

محضر اجتماع الجمعية العامة العادية رقم (٤٩)
المنعقد في يوم الاثنين ٢٤ رمضان ١٤٤٦ هـ الموافق ٢٤ مارس ٢٠٢٥ م

عقدت الجمعية العامة العادية اجتماعها رقم (٤٩) في تمام الساعة الحادية عشرة من صباح يوم الاثنين ٢٤ رمضان ١٤٤٦ هـ الموافق ٢٤ مارس ٢٠٢٥ م بقاعة الدانة (٣) فندق الخليج – المنامة، مملكة البحرين.

النصاب القانوني: حضر الاجتماع ٦٩ مساهم أصالة ووكالة يمثلون عدد ١,٠٠٣,٥٠٦,٩٧٨ سهماً وذلك بما يعادل نسبة ٩٤,٨١٪ من عدد الأسهم الصادرة و المدفوعة

حضر الاجتماع من قبل الجهات الرقابية ومسجلي الأسهم والمدقق الخارجي:

مصرف البحرين المركزي	
السيدة / خديجة جمعة	رئيس - إدارة مراقبة المؤسسات المالية الإسلامية
السيدة / فاطمة الجار	مراقب - إدارة مراقبة المؤسسات المالية الإسلامية
السيد / حسين محمد	مراقب - الأوراق المالية المدرجة وحماية المستثمر، إدارة مراقبة الأسواق المالية
وزارة الصناعة والتجارة	
السيدة / ندى الذوايدي	محلل مالي أول
بورصة البحرين	
السيدة / نورة المحميد	ظابط إفصاح
السيدة / رزان القصير	ظابط إلتزام، ظابط إبلاغ عن غسيل الأموال
شركة البحرين للمقاصة	
السيد / عبدالله عابدين	رئيس العمليات التنفيذي
السيدة / هبة مبارك	مدير عمليات السجل المركزي (مسجلو الأسهم)
السيدة / نادين عجاوي	ظابط السجل المركزي (مسجلو الأسهم)
السيدة / سارة دشتي	متدرب (مسجلو الأسهم)
مدقق الحسابات الخارجيين – كي بي أم جي فخرو	
السيد / جمال فخرو	شريك تنفيذي - مدقق الحسابات الخارجي
السيد / عبدالجليل العالي	شريك - مدقق الحسابات الخارجي

محضر اجتماع الجمعية العامة العادية رقم (٤٩)
المنعقد في يوم الاثنين ٢٤ رمضان ١٤٤٦ هـ الموافق ٢٤ مارس ٢٠٢٥ م

وحضر الاجتماع من قبل مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية للبنك:

السيد / زيد عبدالرحمن	رئيس مجلس الإدارة ورئيس اجتماع الجمعية العامة العادية
السيد / عثمان أحمد	نائب رئيس مجلس الإدارة
السيد / محمد نورالدين	عضو مجلس الإدارة
السيد / خالد الجاسم	عضو مجلس الإدارة
السيد / مروان طبارة	عضو مجلس الإدارة
السيد / صقر السجاري	عضو مجلس الإدارة
السيد / هشام الكردي	عضو مجلس الإدارة
السيد / محسن رحيم	عضو مجلس الإدارة
السيد / علي إحسان	عضو مجلس الإدارة
السيدة / رنا قمبر	عضو مجلس الإدارة
السيدة / فاطمة العلوي	الرئيس التنفيذي
السيد / أمير ديري	الرئيس التنفيذي للشؤون المالية والإستراتيجية
السيد / صلاح ياسين	المستشار القانوني و رئيس الحوكمة
السيدة / ندى اسحاق	أمين سر مجلس الإدارة

كما حضر الاجتماع من هيئة الرقابة الشرعية للبنك:

فضيلة الشيخ / د. عبداللطيف آل محمود	رئيس هيئة الرقابة الشرعية
-------------------------------------	---------------------------

محضر اجتماع الجمعية العامة العادية رقم (٤٩)

المنعقد في يوم الاثنين ٢٤ رمضان ١٤٤٦ هـ الموافق ٢٤ مارس ٢٠٢٥ م

استهل الرئيس (السيد/ زيد خالد عبدالرحمن) الاجتماع بحمد الله و الصلاة والسلام على رسوله الأمين مباركاً للجميع ما تبقى من شهر رمضان الفضيل سائلاً المولى الفضيل أن يعوده علينا بالصحة والعافية وأن يتقبل الطاعات، مُرحباً بالحضور و مُعلنًا عن تعيين شركة البحرين للمقاصة لجمع الأصوات، وقد تم التأكيد على إكمال النصاب القانوني بناءً على إفادة شركة البحرين للمقاصة (مسجلوا الأسهم) حيث بلغت نسبة الحضور أصالة ووكالة ما يعادل ٩٤,٨١٪ من عدد الأسهم وعليه فقد أعلن السيد الرئيس عن بدء الاجتماع متقدماً بالشكر الجزيل للمساهمين على الحضور و مُرحباً بممثلي الجهات الرسمية شاكرًا لهم تعاونهم ودعمهم المستمر للبنك.

بعد ذلك طرح الرئيس، السيد/ زيد خالد عبدالرحمن، جدول الأعمال للمناقشة، وتمت المداولات في بنود الاجتماع على النحو التالي:

١. المصادقة على محضر اجتماع الجمعية العامة العادية رقم (٤٨) المنعقد في ٢٥ مارس ٢٠٢٤ م.

أكد الرئيس بأنه قد تم عقد اجتماع الجمعية العامة العادية رقم (٤٨) للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ م بتاريخ ٢٥ مارس ٢٠٢٤ م بعد تحقق النصاب القانوني حيث بلغت نسبة الحضور ٩٧,٩٠٪ من عدد الأسهم وقد تم نشر محضر الاجتماع من خلال الموقع الإلكتروني لبورصة البحرين والموقع الإلكتروني لبنك البحرين الإسلامي، داعياً المساهمين للموافقة على المحضر.

بما أنه لم تكن هناك أية ملاحظات، فقد تمت المصادقة على محضر اجتماع الجمعية العامة العادية رقم (٤٨) لعام ٢٠٢٣ م والمنعقد في يوم الاثنين ١٥ رمضان ١٤٤٥ هـ الموافق ٢٥ مارس ٢٠٢٤ م.

٢. مناقشة تقرير مجلس الإدارة عن أنشطة البنك ومركزه المالي للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ م، والمصادقة عليه.

قبل تلاوة رئيس مجلس الإدارة لتقرير مجلس الإدارة السنوي، قام السيد محمد بدر (مساهم) بطرح الأسئلة والاستفسارات التالية:

١. هل سيكون هناك عرض لمناقشة البيانات المالية، وقد جاء رد الرئيس التنفيذي للرقابة المالية والإستراتيجية بأنه ليس من العرف عرض البيانات المالية في الجمعية العمومية ولكننا على أتم الاستعداد للرد على أي إستفسار من المساهمين.

٢. شكر المساهم مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي وجميع موظفي بنك البحرين الإسلامي على الطباعة الفاخرة للتقرير، مشيداً به على أنه مفصل ولكن دون أي ذكر لرضا المساهمين وتقديرهم. وأيضاً ذكر المساهم بأن التقرير في الصفحة 15 يشير إلى نمو في خدمات التمويل والودائع والتحويلات والمبيعات، ولكن لماذا لا تزال الأرباح أقل من العام الماضي وحتى العام الماضي لم تكن على المستوى المطلوب؟ فبعد الأزمة العالمية ودخول بنك البحرين الوطني، كنا متفائلين بأن أداء البنك سيتحسن، لكننا كمساهمين لم نلتق أي أرباح أو عوائد جيدة للمساهمين منذ ما يقارب ١٥ عامًا، فما السبب في ذلك؟

طلب ممثل وزارة التجارة والصناعة من رئيس مجلس الإدارة تضمين هذه الأسئلة ضمن البيانات المالية وليس بند تقرير مجلس الإدارة، فأخذ رئيس مجلس الإدارة بهذه الملاحظة وذكر أنه سيقوم بالرد على أسئلة واستفسارات المساهم في سياق رده على الأسئلة التي سترد تحت بند البيانات المالية.

استعرض السيد/ زيد خالد عبدالرحمن تقرير مجلس الإدارة السنوي والبيانات المالية الموحدة للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر من عام ٢٠٢٤ م قائلاً:

"بالأصالة عن نفسي ونيابةً عن مجلس إدارة بنك البحرين الإسلامي، يسرني أن أقدم لكم التقرير السنوي وتقرير الاستدامة والبيانات المالية الموحدة لبنك البحرين الإسلامي لعام ٢٠٢٤ م.

تميز أداء البنك خلال هذا العام بالمرونة والقوة مع ثبات مركزه المالي والمتمثل في إجمالي الموجودات والتمويلات الإسلامية مقارنة بالعام السابق، الأمر الذي يعكس الاستقرار المالي للبنك ومثانة ميزانيته.

وقد انعكس ذلك في تحقيق نمو ملموس في إجمالي الموجودات بنسبة ١٤٪ بما قيمته ١٨٤ مليون دينار بحريني، من ١,٣٥٨ مليون دينار بحريني كما في ديسمبر ٢٠٢٣ لتصل إلى ١,٥٤٢ مليون دينار بحريني في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤. كما ارتفعت التمويلات الإسلامية بنسبة ٨٪ بقيمة ٧٧ مليون دينار بحريني، من ٩٢٤ مليون دينار بحريني في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ إلى ١,٠٠١ مليون دينار بحريني في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤، حيث ذلك بسبب التمويلات الممنوحة للهيئات الحكومية. كما ارتفع

محضر اجتماع الجمعية العامة العادية رقم (٤٩)

المنعقد في يوم الاثنين ٢٤ رمضان ١٤٤٦ هـ الموافق ٢٤ مارس ٢٠٢٥

إجمالي الودائع بنسبة ١٤% بقيمة ١٦٧ مليون دينار بحريني من ١٠١٨٩ مليون دينار بحريني في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣، ليصل إلى ١,٣٥٦ مليون دينار بحريني في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤.

بالإضافة إلى ذلك، أظهر بنك البحرين الإسلامي مستويات سيولة استثنائية، وإدارة حذرة للمخاطر، وهو ما ساهم في تعزيز معدلات السيولة وكفاية رأس المال من ١٦.٩% في ديسمبر ٢٠٢٣ إلى ٢٠.٤% في ديسمبر ٢٠٢٤، بينما ارتفع معدل تغطية السيولة من ١٩٨% للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ إلى ٢٢٦% في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤، وارتفعت كذلك نسبة صافي التمويل المستقر (NSFR) من ١٠٤% في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ إلى ١١٣% في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤. وقد ساعد ذلك على الحفاظ على قاعدة رأسمال قوية لدعم خطط النمو والتطور، مع تعزيز المرونة قصيرة وطويلة الأجل لمحفظة سيولة البنك، لضمان استقرار القطاع المصرفي.

وعلى مدى رحلتنا في عام ٢٠٢٤، حرصنا على تحقيق النمو المستدام بالرغم من التحديات التي فرضها ارتفاع المعدلات المعيارية الذي أدى إلى زيادة تكلفة التمويل وفرض ضغوط على الهوامش. ومقارنة بالعام السابق، وبينما سجل البنك ارتفاعاً في دخل الربح بنسبة ١٠%، إلا أن صافي الربح انخفض بنسبة ٥٤%، بسبب قرار المجلس الفيدرالي الأمريكي بتأخير قرار خفض أسعار الفائدة المرتقب، وهو ما كان له تأثيراً على الأداء الكلي للبنك في عام ٢٠٢٤.

وقد نتج عن طول فترة ارتفاع أسعار الفائدة عن تباطؤ نشاط السوق بصفة عامة، وخفض الطلب على التمويلات. بالإضافة إلى ذلك، زادت حدة المنافسة من قبل البنوك الإسلامية الموجودة في السوق، كما فرضت عمليات الدمج والتحول من البنوك التقليدية إلى البنوك الإسلامية في المملكة المزيد من التحديات على بنك البحرين الإسلامي.

ومع ذلك فقد استطاع بنك البحرين الإسلامي تحقيق العديد من الإنجازات الملموسة خلال العام، ومن أبرزها تعيين السيدة فاطمة العلوي في منصب الرئيس التنفيذي الجديد للبنك، لتصبح بذلك أول امرأة تتقلد منصب الرئيس التنفيذي في قطاع الصيرفة الإسلامية في البحرين وذلك لخبرتها في مجال الخدمات المصرفية للأفراد والتحول الرقمي، الأمر الذي يبعث على الفخر والاعتزاز، ويمثل محطة مهمة نحو تعزيز التنوع والشمولية في قياداتنا.

بالإضافة إلى ذلك، فقد حققنا انخفاضاً ملموساً في تكاليف الموردين من خلال عمليات التفاوض الاستراتيجية وتعزيز الكفاءة التشغيلية، وهو ما ساهم في الحفاظ على أداء مالي مستقر. كما تميز البنك بفوزه بالعديد من الجوائز رفيعة المستوى للتميز في قطاع الصيرفة الإسلامية، فضلاً عن تدشين برنامج الذكاء الاصطناعي الشرعي المتخصص في الفتاوى الخاصة بالمعاملات المالية الإسلامية للبنك والتي تعتبر الأولى من نوعها. ولاشك أن هذه الإنجازات تؤكد التزامنا بالابتكار وتحقيق رضا الزبائن مع تمسكنا بمبادئ الشريعة الإسلامية، الأمر الذي سيساهم في تعزيز جهودنا الرامية وتقديم المنفعة لأصحاب المصلحة على المدى الطويل.

كما يسرني التأكيد بأنه خلال عام ٢٠٢٤، واصلنا المساهمة بدور أساسي في دعم رؤية البحرين الاقتصادية ٢٠٣٠، مع التزامنا الراسخ بضمان توافق عمليات وأهداف البنك الاستراتيجية مع الأهداف الأكبر للمملكة فيما يتعلق بتحقيق الاستدامة، والتنوع الاقتصادي، والتقدم الاجتماعي، والاستقرار المالي. إننا ندرك بأن تحقيق مثل هذه الأهداف الطموحة يتطلب منا الكثير من الجهد والتعاون، ويشعرنا بالفخر بدورنا الفعال في دعم جهود تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المملكة.

ومن خلال المبادرات المبتكرة والبرامج التي تركز على تنمية التفكير المستقبلي، سنواصل تكريس جهودنا لتعزيز النمو خاصة في المجالات التي تفيد أفراد المجتمع بشكل مباشر. إن تركيزنا على تطوير جيل الشباب من خلال المبادرات التعليمية أصبح يشكل واحداً من أهم إسهاماتنا المؤثرة في المجتمع. كما نؤمن بأن تمكين الشباب بالأدوات والمعرفة المناسبة يعد أمراً ضرورياً لبناء مستقبل مزدهر لكل من البنك والمملكة. وبالمضي قدماً نحو المستقبل، سوف نواصل دفع حركة النمو والتقدم، مع الالتزام بدعم رؤية البحرين ٢٠٣٠ بكل الإمكانيات المتوفرة.

رؤية إستراتيجية

إننا سعداء بالتقدم الملموس الذي حققناه حتى الآن في السنة الثانية من تطبيق استراتيجية "ريادة". لقد شهد العام الأول من الاستراتيجية خطوات واسعة في تحقيق التوافق بين عملياتنا التشغيلية والأهداف الاستراتيجية لـ "ريادة"، الأمر الذي يستهدف تعزيز مكانة بنك البحرين الإسلامي كمؤسسة مالية رائدة تتوافق أعمالها مع أحكام الشريعة الإسلامية في المنطقة، فضلاً عن دفع حركة الابتكار، وتعزيز الاستدامة، والتركيز على خدمة الزبائن على أكمل وجه.

كما نجح البنك في تحقيق تقدم ملموس في التحول الرقمي، وتحسين الكفاءة التشغيلية، وتعزيز الخدمات التي يوفرها. وقد بدأنا جني ثمار جهودنا الرامية إلى توسعة نطاق منصتنا المصرفية الرقمية وتعزيز قدرة الزبائن على الوصول إلى خدماتنا من خلال تحقيق نتائج جيدة تتيح لنا تلبية الاحتياجات المتنامية لزيائنا. بالإضافة إلى ذلك، ساهمت عملية دمج ممارساتنا البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات في تعزيز مركزنا كمؤسسة مستقبلية مستنيرة تتوافق أعمالها مع رؤية البحرين ٢٠٣٠.

وبنظرة مستقبلية، نتوقع أن تستمر استراتيجية "ريادة" في تحقيق المزيد من الأمور الإيجابية للبنك، حيث ستسهم في تعزيز قوتنا التنافسية من خلال تحقيق المزيد من الكفاءة التشغيلية، والارتقاء بتجربة الزبائن، وزيادة قدرتنا على إطلاق منتجات مبتكرة متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية. كما نتوقع أن تجذب التطورات المستمرة في البنية التحتية الرقمية لدينا المزيد من الزبائن الجدد، وزيادة حصتنا في السوق، بينما سيساهم تركيزنا على الاستدامة على تحقيق النمو على المدى الطويل وخلق القيمة لجميع أصحاب المصلحة.

محضر اجتماع الجمعية العامة العادية رقم (٤٩)

المنعقد في يوم الاثنين ٢٤ رمضان ١٤٤٦ هـ الموافق ٢٤ مارس ٢٠٢٥ م

إلتزامنا بالإستدامة

نحرص في بنك البحرين الإسلامي على تمكين كل فرد من فريق عملنا لدمج الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة في عملياتنا المصرفية الأساسية وأنشطتنا اليومية. ويساهم هذا النهج الشامل في توطيد علاقاتنا، واكتساب الثقة والولاء، فضلاً عن تعزيز سمعتنا بين الزبائن والموظفين والمساهمين على حد سواء. ومن خلال تطبيق إجراءات الاستدامة، فإننا نضمن تحقيق النجاح على المدى الطويل.

كما نهدف إلى تعزيز الابتكار في منتجاتنا وخدماتنا المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، واكتشاف مصادر جديدة للإيرادات، وتعزيز ثقافة الموظفين ومسؤوليتهم في زيادة الإنتاجية، وجذب أفضل المواهب، ومواصلة الاستثمار في مبادرات المسؤولية الاجتماعية التي تترك أثراً إيجابياً على المجتمع.

من ناحية أخرى، فإن تحقيق التوازن بين النتائج قصيرة المدى مع عملية خلق القيمة لمساهميننا على المدى الطويل يعد عنصراً مهماً في عملية اتخاذ القرارات الاستراتيجية. إننا نؤمن بأن تنفيذ المبادرات طويلة المدى لا يجب أن يكون على حساب الأداء على المدى القصير. ولاشك أن تعزيز عملية دمج الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة، وتبني التكنولوجيا المستدامة، وتحسين التقييمات، وبناء علاقات الشراكة العالمية تتطلب الكثير من الاستثمارات. ولضمان تحقيق النجاح المستدام، فقد قام مجلس الإدارة بوضع إطار عمل يتميز بالوضوح والشفافية، ليؤكد التزامه الكامل بتحقيق التوافق بين المبادرات بما يضمن المزيد من التقدم.

نظرة مستقبلية

إننا متفائلون تجاه تطلعات البنك في السنة القادمة، بفضل تركيزنا على النمو المستمر والابتكار والتوافق مع رؤية البحرين ٢٠٣٠. وملتزمون بإرساء أساس راسخ وتطوير أهداف الاستدامة، مع الارتقاء بتجربة الزبائن وتعزيز الكفاءة التشغيلية. وبالنظر إلى المستقبل، سوف يواصل بنك البحرين الإسلامي تطوير الخدمات المصرفية الرقمية، وتعزيز تواجده في السوق.

وتمثل عملية التكامل مع بنك البحرين الوطني خطوة مهمة في تعزيز مكانة بنك البحرين الإسلامي في السوق. فهذه الشراكة سوف تساعد على تحقيق الاستقرار المالي، وزيادة الموارد، وتعزيز الإمكانيات عبر مختلف جوانب الخدمات المصرفية. ومن خلال الجمع بين قوة المؤسستين، سوف يستفيد بنك البحرين الإسلامي من القاعدة الأوسع للزبائن، وتحسين البنية التحتية للتكنولوجيا، والاستفادة من قاعدة رأسمال أكبر، بما يتيح لنا تقديم خدمات أكثر شمولية وتلبية احتياجات الزبائن بشكل أفضل.

شكر وتقدير

ونياً عن مساهميننا، يتقدم مجلس الإدارة بخالص امتنانه وتقديره لحضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك مملكة البحرين المعظم حفظه الله ورعاه، وصاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة ولي العهد رئيس مجلس الوزراء حفظه الله لقيادتهم الحكيمة ودعمهم المستمر لقطاع الصيرفة الإسلامية.

كما يعرب أعضاء مجلس الإدارة عن تقديرهم لجميع الوزارات والهيئات الحكومية - ولا سيما مصرف البحرين المركزي ووزارة الصناعة والتجارة على توجيهاهم ودعمهم المتواصل. كما نتقدم بالامتنان والتقدير إلى هيئة الرقابة الشرعية في البنك لتوجيهاتهم ومشورتهم المستمرة على مدار العام.

كما نتوجه بالشكر لمساهميننا وموظفينا وزبائننا وإدارتنا على التزامهم وولائهم لبنك البحرين الإسلامي.

أسئلة وإستفسارات السيد علي الطريف (مساهم) بشأن تقرير مجلس الإدارة ، جاءت كالتالي:

رحب المساهم بالرئيس الجديد لمجلس الإدارة وبالسادة أعضاء الإدارة وبالرئيس التنفيذي الجديد الأستاذة فاطمة العلوي. وأضاف بأنه كمساهم في البنك، كنت دائماً أرى ضرورة وجود وجوه شابة ونسائية في مجلس الإدارة مع وجود المخضرمين، لأن الوجوه الشابة فيها طاقة وحيوية وحب الإنجاز، ولذلك نحن نأمل خيراً في وجودكم بالمجلس. ثم عقب على كلمة الرئيس بشأن النصاب بأنه لم يتم ذكر نسبة النصاب أصالة ووكالة، ونقترح إضافتها في المحضر وتمنى لو ذكرت وزارة التجارة والصناعة ذلك. أما بشأن الكفاءة التشغيلية، فنحن ننبه الإدارة بصورة دائمة بشأن ارتفاع هذه النسبة ونحتاج أخذها بعين الاعتبار. النقطة الثالثة وهي أن القيمة السوقية لبنك البحرين الإسلامي تقريباً ٦٢ مليون دينار بحريني، ولا يخفى على الجميع استحواد بنك البحرين الوطني على نسبة ما يقارب ١٥٠ مليون دينار بحريني من البنك الإسلامي، فما هي خطط البنك لخلق قيمة للوصول إلى نقطة التعادل على الأقل؟ وآخر نقطة بأنني دائماً ما أطالب بنك البحرين الإسلامي وبنك البحرين الوطني بأن تكون جمعياتهم العمومية من أوائل الجمعيات في البحرين، فأرجو أن يتم أخذ ذلك في الاعتبار، مكتفياً بهذا القدر من الأسئلة وشاكراً السيد الرئيس.

جاءت مداخلة من المستشار القانوني للبنك بأن موضوع ذكر عدد الحضور ليس مطلوباً قانونياً إنما ذكر نسبة الحضور من إجمالي عدد الأسهم تكفي لبيان تحقق النصاب القانوني، ولكن لا بأس من أخذ هذا المقترح في عين الاعتبار. ثانياً، نود تذكير السادة المساهمين والحضور بطرح استفساراتهم حسب جدول الأعمال ليكون

محضر اجتماع الجمعية العامة العادية رقم (٤٩)

المنعقد في يوم الاثنين ٢٤ رمضان ١٤٤٦ هـ الموافق ٢٤ مارس ٢٠٢٥ م

التعليق تحت البند الصحيح ويكون الرد في مكانه. وقد أبدى المساهم اعتراضه على مداخلة السادة وزارة التجارة والصناعة ورئيس الشؤون القانونية مؤكداً بأن أسئلة المساهمين جاءت متماشية مع البند المطروح ألا وهو تقرير مجلس الإدارة.

جاء رد الرئيس بشأن تحسين التعاون بين بنك البحرين الوطني و بنك البحرين الإسلامي في الفترة الماضية قد أثمر عن تغييرات كثيرة، ولدى الرئيس التنفيذي الجديد توجيهات واضحة للتنسيق بين الإدارتين وأيضاً توجيهات بخفض التكاليف، مبيناً بأنه بعد عملية الاستحواذ تأثرنا بجائحة كورونا والتي أثرت على جميع البنوك بشكل عام. وأيضاً تأثر البنك بارتفاع أسعار الفائدة. وأضاف أن هناك أسباب أخرى تتمثل في زيادة التنافسية بين البنوك الإسلامية الجديدة مثل بنك السلاموتحول البنوك التقليدية إلى إسلامية مثل البنك الأهلي، وغيرها من الأسباب. ولكن هناك خطط إيجابية للسنتين القادمتين لتعزيز نمو البنك.

شكر المساهم السيد علي الطريف الرئيس على جوابه الشامل ودعا البنك لاتباع نهج البنوك الأخرى والتي تتبع مبدأ النمو غير العضوي، وتسهل هل لديكم مثل هذه الخطط للاستحواذ على محافظ التوجه إلى النمو غير العضوي؟ رد السيد الرئيس بأن هذه الخطط تندرج ضمن الاستراتيجية. وأضافت الرئيس التنفيذي بأنه لدينا استراتيجية الريادة عمرها 3 سنوات ودائماً ما ندرسها ونرى آخر التحولات في السوق وتأخذ في عين الاعتبار أي تغييرات مطلوبة، وهناك الكثير من التطورات في هيكلية الميزانية لهذه السنة وتحسين جودة الأصول والكفاءة التشغيلية وعرض منتجات خارج المألوف ونحاول التركيز عليها في الخدمات المصرفية للأفراد والشركات. ومع مراجعة الاستراتيجيات القادمة، سيكون بالتأكيد هناك اعتبار للنقطة التي تم طرحها من قبلكم.

عقب الرئيس التنفيذي للرقابة المالية والإستراتيجية على استفسار الأخ المساهم علي الطريف بأن السبب الرئيسي لانخفاض الأرباح هو أسعار الفائدة المرتفعة التي لم تكن في صالح البنك نظراً لهيكل الميزانية العمومية الثابت، مؤكداً بأن مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية يعملون على تغيير الهيكل وهذا ما قد حصل بالفعل. أما بخصوص الدخل التشغيلي فنلاحظ بأنه كانت هناك زيادة فعلية قيمتها 6.8 مليون ولكن للأسف قرار البنك المركزي الأمريكي الفيدرالي قد أثر علينا ولولا ارتفاع أسعار الفائدة لحقق البنك المزيد من الأرباح ونحن متأكدين بأننا ماضون في المسار الصحيح مستقبلاً.

عقب السيد/ محمد بدر (مساهم) بأن سعر الفائدة العالمي قد أثر على جميع البنوك بشكل عام ولكن نحن البنك الوحيد الذي لم يقرر دفع أرباح لنا كمساهمين، ورد الرئيس التنفيذي للرقابة المالية والإستراتيجية بأنه لم يكن بالقرار السهل عدم دفع الأرباح للمساهمين ولكن بسبب محدودية حجم قاعدة رأس المال عندنا لم نجد المرونة الكافية لدفع الأرباح وقد تم بالفعل تغيير الهيكلية ونحن متفائلين بنهجنا المنضبط وبتوزيع أرباح في المستقبل. وقد شكر الرئيس صبر وتعاون المساهمين مؤكداً بأنهم سيعملون على أن يكون التوزيع سنوي ومستمر متى ما كان ذلك ممكناً.

نظراً إلى عدم وجود استفسارات أو ملاحظات أخرى من قبل السادة المساهمين أو ممثلي الأجهزة الرسمية، فقد صادقت الجمعية العامة العادية على تقرير مجلس الإدارة عن أعمال البنك للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ م.

٣. الاستماع إلى تقرير مدقي الحسابات الخارجيين للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ م.

تلا السيد/ عبد الجليل العالي (شريك في كي بي إم جي فخرو) تقرير مدقي الحسابات الخارجيين المستقلين عن البيانات المالية للبنك عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ م.

وحيث أنه لم تكن هناك أية ملاحظات أو استفسارات من الحضور فقد طلب السيد الرئيس الانتقال إلى البند التالي من جدول الأعمال.

٤. الاستماع إلى تقرير هيئة الرقابة الشرعية للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ م.

استمعت الجمعية العامة العادية إلى تقرير هيئة الرقابة الشرعية لبنك البحرين الإسلامي عن أعمال الرقابة الشرعية على عمليات البنك وإستثماراته للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ م، تنفيذاً للتكليف المناط بها وفقاً للنظام الأساسي والذي تفضل بتلاوته فضيلة الشيخ الدكتور عبد اللطيف آل محمود رئيس هيئة الرقابة الشرعية، حيث أكد على التزام البنك في معاملاته خلال السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ م بأحكام الشريعة الإسلامية وفتاوى وقرارات الهيئة.

وحيث أنه لم تكن هناك أية ملاحظات أو استفسارات من الحضور تمت المصادقة على التقرير.

محضر اجتماع الجمعية العامة العادية رقم (٤٩)

المنعقد في يوم الاثنين ٢٤ رمضان ١٤٤٦ هـ الموافق ٢٤ مارس ٢٠٢٥ م

٥. مناقشة البيانات المالية المدققة للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ م، والمصادقة عليها.

ذكر السيد الرئيس بأنه قد تم إرفاق البيانات المالية للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر من عام ٢٠٢٤ م مع الإعلان لإجتماع الجمعية العامة العادية من العام نفسه، و تم نشره للمساهمين من خلال الموقع الإلكتروني لبورصة البحرين والموقع الإلكتروني للبنك. لذا، نفتح باب النقاش حول تلك البيانات المالية بحضور السيد/ أمير ديري الرئيس التنفيذي للرقابة المالية والإستراتيجية للبنك و ممثل شركة كي بي أم جي فخرو، للرد على أية إستفسارات محاسبية محددة إن وُجدت تحت هذا البند.

شكرت السيدة شيماء تهايم (مساهم) مجلس الإدارة على تعيين أول امرأة لقيادة البنك وقد تم الثناء عليه في تقرير البنك، فنهئ أنفسنا كنساء بهذا الإنجاز. ثم جاءت أسألتها كالتالي:

١. نسبة التكلفة إلى الدخل ٧٠% مرتفعة نوعاً ما وتنفوق النسبة المتوقعة لقطاع الصيرفة. وجاء رد الرئيس التنفيذي للشؤون المالية الاستراتيجية بأن ذلك صحيح، مقارنة مع نظرائه، ولكن البنك لديه خطط واضحة والتي تمثل جزءاً لا يتجزأ من استراتيجية البنك لخفض هذه النسبة بما فيها:

- إعادة هيكلة عملياتنا من خلال التحول والرقمنة والأتمتة لتحسين الكفاءة التشغيلية.

- تنويع مصادر التمويل لدينا واستكشاف مصادر تمويل بديلة لخفض التكاليف، على سبيل المثال التوريق (securitization).

- خدمة فتح حساب مصرفي رقمياً مما يتيح لجميع مواطني دول مجلس التعاون الخليجي فتح حسابات لدى البنك بسرعة وسهولة. وسيدعم هذا الابتكار الرقمي جهود البنك للتغلب على محدودية حجم السوق المحلية في البحرين وسيتمكن البنك من الوصول بشكل أفضل إلى الأسواق المجاورة حيث تتوفر السيولة بشكل أكبر مما يؤدي إلى خفض تكلفة التمويل وبالتالي خفض نسبة التكلفة إلى الدخل.

- تحسين جودة الأصول مع التركيز بشكل انتقائي على التمويلات الحكومية عالية الجودة وتوسيع نطاق الخدمات المصرفية للأفراد.

- تحسين جودة الأصول كذلك عن طريق التخلص من الأصول غير المدرة والتي تؤدي إلى خسارة فرصة يمكننا إضافتها مرة أخرى إلى صافي الربح/الخسارة وخفض نسبة التكلفة إلى الدخل.

- الاستفادة من دعم الشركة الأم وتعزيز التكامل مع بنك البحرين الوطني مما يسفر عن كفاءة عالية في التعاون بين البنكين فضلاً عن تحقيق توفير في التكلفة.

٢. بينما انخفضت الخسائر الائتمانية المتوقعة (المرحلة الثانية) بمقدار النصف تقريباً، و ارتفعت الخسائر الائتمانية المتوقعة (المرحلة الثالثة) مما أدى إلى نسبة تمويلات متعثره مرتفعة قدرها ٦.٩٥%، فما هي تطلعات البنك تجاه جودة الأصول خاصة مع تركيز البنك على التمويلات الحكومية عالية الجودة المنخفضة المخاطر؟ جاء رد الرئيس التنفيذي للشؤون المالية الاستراتيجية بأن ذلك صحيح، كما ذكرت سابقاً، استراتيجية البنك تركز على توسيع نطاق الخدمات المصرفية للأفراد مع التركيز بشكل انتقائي على تمويل الشركات عالي الجودة وبالأخص الأصول الحكومية. بالنسبة للخسائر الائتمانية المتوقعة بالرغم من وجود حركة من المرحلة الثانية إلى المرحلة الثالثة إلا أن نسبة تغطية مخصصات انخفاض القيمة لتمويلات المرحلة الثالثة المتعثره باستثناء الضمانات لا تزال أعلى من العام الماضي بقيمة ٥٠.٢% مقارنة بـ ٣٩.٧% في العام الماضي. ولو أضفنا الضمانات ستبلغ نسبة تغطية مخصصات انخفاض القيمة لتمويلات المرحلة الثالثة ٨٩% وهي نسبة قريبة جداً من النسبة التي نهدف إليها وهي ١٠٠% تماشياً مع سياسة المجموعة. لدينا خطة على مستوى المجموعة للوصول إلى ١٠٠% والحد من تحول التمويلات من المرحلة الثانية إلى الثالثة وحتى من المرحلة الأولى إلى الثانية.

وحيث لم تكن هناك أية ملاحظات أو إستفسارات بشأنها، فقد اعتمدت الجمعية العامة العادية البيانات المالية للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ م.

٦. بيان المعاملات التي تمت خلال السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر من العام ٢٠٢٤ م بين البنك والأطراف ذات العلاقة بما في ذلك مساهمي البنك الرئيسيين على النحو الوارد في الإيضاح المقيّد بالرقم (٢٧) من البيانات المالية الموحدة وفقاً لأحكام المادة (١٨٩) من قانون الشركات التجارية البحريني.

ذكر السيد الرئيس بأنه قد تم توفير تفاصيل معاملات الأطراف ذات العلاقة في الإيضاح المقيّد رقم ٢٧ من البيانات المالية الموحدة المدققة تماشياً مع المادة ١٨٩ من قانون الشركات التجارية البحريني وقد أصدر مدققي الحسابات الخارجيين تقريراً إلى مجلس الإدارة يؤكد عدم وجود أية معاملات تخالف القانون، ولم تكن هناك أية ملاحظات أو إستفسارات بشأنها.

محضر اجتماع الجمعية العامة العادية رقم (٤٩)

المنعقد في يوم الاثنين ٢٤ رمضان ١٤٤٦ هـ الموافق ٢٤ مارس ٢٠٢٥ م

٧. اعتماد توصية مجلس الإدارة بتخصيص صافي ربح قدره ٥,٠٧٠,٠٢٦ دينار بحريني للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ م على النحو التالي:

أ. تخصيص مبلغ ٣٥٦,٣٩٨ دينار بحريني لصندوق الزكاة وتفويض مجلس الإدارة بتوزيعه..

ب. تخصيص مبلغ ٥٠,٠٠٠ دينار بحريني للتبرع للأعمال الخيرية وتفويض مجلس الإدارة بتوزيعه.

ج. تحويل مبلغ ٥٠٧,٠٠٣ دينار بحريني إلى الاحتياطي القانوني.

د. تحويل مبلغ ٤,١٥٦,٦٢٥ دينار بحريني إلى الأرباح المستبقاة.

طلب السيد الرئيس من السادة المساهمين الموافقة على توصية مجلس الإدارة كما ورد أعلاه.

استفسرت السيدة شيما تهايم (مساهم) عن إمكانية أن يقوم البنك بإخراج الزكاة نيابة عن المساهمين في السنوات القادمة على أن يتم حسابها قبل احتساب أرباح البنك. وكان رد فضيلة الشيخ الدكتور عبداللطيف آل محمود رئيس هيئة الرقابة الشرعية بأن البنك حالياً يخرج الزكاة عن الاحتياطي الموجود وعن الأموال التي لا يطلع عليها المساهمون فقط، ويكلف المساهم بإخراج الزكاة وهذا يحتاج إلى تعديل من النظام الأساسي وبتفويض من المساهمين.

و أكد السيد الرئيس بأنه سوف تتم دراسة المقترح ويؤخذ بعين الاعتبار.

وبما أنه لم تكن هناك أية ملاحظات أو استفسارات، وافقت الجمعية العامة العادية على توصية مجلس الإدارة بتخصيص صافي أرباح السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ م على النحو المبين أعلاه.

٨. الموافقة على دفع مبلغ إجمالي قدره ٢٦٨,١٢٨ دينار بحريني كمكافأة إلى مجلس الإدارة للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ م، مع شرط الحصول على موافقة وزير الصناعة والتجارة، بالإضافة إلى كافة المنافع والمزايا المستتمة من قبل أعضاء مجلس الإدارة بما فيها بدل الحضور للسنة المالية المنتهية في ٢٠٢٤ م كما هو وارد ضمن تقرير مجلس الإدارة وإقرار مكافأة بدل الحضور للسنة المالية ٢٠٢٥ م بذات المعدل الساري في السنة السابقة عليها.

استفسر السيد محمد بدر (مساهم) بأنه حسب فهمه للقانون يجب أن يكون هناك توزيع أرباح للمساهمين كشرط لتوزيع المكافآت على مجلس الإدارة. رد السيد عبدالجليل العالي مدقق الحسابات الخارجية بأن القانون نفسه يسمح بذلك بشرط الحصول على موافقة وزير التجارة والصناعة. وقد أكد الرئيس التنفيذي للشؤون المالية حصول البنك على الموافقة الرسمية من وزير التجارة والصناعة على دفع مكافأة إلى مجلس الإدارة للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ م. وقد أكدت ممثلة وزارة التجارة والصناعة بأن القانون نفسه يسمح للوزير بذلك ولا يعتبر ذلك تعدياً للقانون، وذلك حسب المادة 188 من قانون الشركات التجارية. وأضاف السيد الرئيس بأن مكافآت المجلس تحدد بناءً على إسهاماتهم ومسؤولياتهم في إدارة شؤون البنك والإشراف عليه وتعتبر تعويضاً لهم عن الجهود المبذولة، ولو لم تكن هناك ربحية فلن نرضى دفع المكافآت.

وبما أنه لم تكن هناك أية ملاحظات أو استفسارات، وافقت الجمعية العامة على دفع مكافأة لأعضاء مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ م بمبلغ إجمالي قدره ٢٦٨,١٢٨ دينار بحريني طبقاً لما ورد في التوصية أعلاه، وأقرت مكافأة بدل الحضور للسنة المالية ٢٠٢٥ م بذات المعدل الساري في السنة السابقة عليها.

٩. مناقشة تقرير حوكمة البنك للسنة المنتهية ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ م حسب متطلبات مصرف البحرين المركزي.

ذكر السيد الرئيس بأنه تم إعداد تقرير حوكمة الشركات للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ م وفقاً لمتطلبات مصرف البحرين المركزي، وقد تم نشر التقرير في موقع البنك الإلكتروني والموقع الإلكتروني لبورصة البحرين وذلك لتمكين المساهمين من الإطلاع عليه وإبداء أي ملاحظات، إن وجدت.

بما أنه لم تكن هناك أية ملاحظات، فقد تم اعتماد تقرير حوكمة البنك لسنة ٢٠٢٤ م الذي يتضمن التزام البنك بمتطلبات مصرف البحرين المركزي حسب ما هو وارد في التقرير السنوي الموجود في موقع البنك الإلكتروني.

محضر اجتماع الجمعية العامة العادية رقم (٤٩)

المنعقد في يوم الاثنين ٢٤ رمضان ١٤٤٦ هـ الموافق ٢٤ مارس ٢٠٢٥ م

١٠. إبراء ذمة أعضاء مجلس الإدارة عن كل ما يتعلق بتصرفاتهم عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ م.

وافقت الجمعية العامة على إبراء ذمة أعضاء مجلس الإدارة عن كل ما يتعلق بتصرفاتهم عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ م.

١١. إعادة تعيين شركة "كي بي أم جي فخرو" كمراقبين خارجيين لعام ٢٠٢٥ م وتفويض مجلس الإدارة بتحديد أتعابهم.

وافقت الجمعية العامة على إعادة تعيين هيئة الرقابة الشرعية لمدة ثلاث سنوات وتفويض مجلس الإدارة بتحديد أتعابهم ومكافآتهم.

١٢. الموافقة على تشكيل مجلس الإدارة للدورة الممتدة من مارس ٢٠٢٥ م إلى مارس ٢٠٢٨ م على نحو ما يلي، وذلك بعد موافقة مصرف البحرين المركزي:

١٢.١. انتخاب أربعة أعضاء مستقلين في مجلس الإدارة.

١٢.٢. تعيين ستة أعضاء في مجلس الإدارة من قبل بنك البحرين الوطني.

إفاد السيد الرئيس للسادة المساهمين والحضور بأنه قد تم اعتماد ترشيح جميع المرشحين من قبل لجنة التعيينات والمكافآت والحوكمة والإستدامة و من قبل مجلس الإدارة، كما تم اعتماد ترشيحاتهم من قبل مصرف البحرين المركزي، حيث تأكد مجلس الإدارة من إستيفاء جميع المرشحين لشروط الإنتخاب والإستقلالية. وسيكون الإنتخاب لفترة عضوية مدتها ثلاث سنوات حسب قانون الشركات التجارية البحريني والنظام الأساسي للبنك. وقد تم بيان المعلومات المطلوبة عن المرشحين حسب القائمة التي تم نشرها في موقع بورصة البحرين و موقع البنك الإلكتروني.

ثم دعا السيد الرئيس المساهمين للإدلاء بأصواتهم بالإقتراع السري لإنتخاب أربعة أعضاء، كما دعا السادة مسجلي الأسهم ، وممثلي وزارة الصناعة والتجارة ، وممثلي مصرف البحرين المركزي ، ومدقي الحسابات لتكوين لجنة لإدارة عملية الإنتخاب السري وجمع الأصوات وفرزها وإعلان النتائج.

ومن باب الشفافية، أكد السيد/ عبدالله عابدين رئيس العمليات التنفيذي لدى بورصة البحرين للسادة المساهمين خلو صندوق الإقتراع من أي أصوات قبل البدء بالعملية الإنتخابية.

بعد فرز الأصوات وجمعها، أعلن السيد الرئيس عن نتائج إنتخابات أعضاء مجلس إدارة بنك البحرين الإسلامي، والإعلان عن أسماء الفائزين الأربعة المستقلين على النحو التالي:

١. السيد / ناصر محمد الحمد.

٢. السيد / خالد عبدالعزيز الجاسم.

٣. السيد / مروان خالد طبارة.

٤. السيد / محمد عبدالرحمن بوجيري.

قائمة الإحتياط:

١. الإحتياطي الأول: السيدة / نرجس محمد القصير.

٢. الإحتياطي الثاني: السيد / يوسف حسن يعقوب.

محضر اجتماع الجمعية العامة العادية رقم (٤٩)
المنعقد في يوم الاثنين ٢٤ رمضان ١٤٤٦ هـ الموافق ٢٤ مارس ٢٠٢٥ م

وقد حصل المترشحون على عدد الأصوات التالية:

إسم العضو المترشح	عدد الأسهم/الأصوات الحاصل عليها
١. ناصر محمد الحمد	٩١,٤٤٨,٢٠٧ (يمثل ٢٤,٨٧٪)
٢. خالد عبدالعزيز الجاسم	٨٢,٦٠٠,٦٨٠ (يمثل ٢٢,٤٧٪)
٣. مروان خالد طبارة	٨٢,٥٦٨,٥٥٣ (يمثل ٢٢,٤٦٪)
٤. محمد عبدالرحمن بوجيري	٧٧,١٤٦,٤٠٨ (يمثل ٢٠,٩٨٪)
٥. نرجس محمد القصير	٢١,١٤٦,٣٩٨ (تمثل ٥,٧٥٪)
٦. يوسف حسن يعقوب	٩,٢٣٢,٠٩٤ (يمثل ٢,٥١٪)
٧. حسين عبدالحميد الشهاب	٣,٤٦٢,٠٥٧ (يمثل ٠,٩٤٪)
٨. ميسون محمد بن شمس	٤٠,٠٠٠ (تمثل ٠,٠١٪)
٩. صفا شريف عبدالخالق	٢,٢٦٦ (تمثل ٠,٠٠٪)
١٠. شيماء تهامي عبدالمطلب	١,٢٨٢ (تمثل ٠,٠٠٪)
١١. سارة محمد الزيرة	صفر (تمثل ٠,٠٠٪)
١٢. فاطمة حسن أحمد	صفر (تمثل ٠,٠٠٪)

كما أعلن السيد الرئيس عن أسماء السادة الأعضاء الستة المعيّنين من قبل كبار المساهمين (بنك البحرين الوطني) التالية أسماءهم:

١. السيد / زيد خالد عبدالرحمن
٢. السيد / عثمان أحمد
٣. السيد / محمد عبدالله نورالدين
٤. السيد / هشام سعيد الكردي
٥. السيد / علي إحسان عباس
٦. السيدة / رنا عبدالعزيز قمير

وبذلك يكتمل عدد أعضاء مجلس إدارة بنك البحرين الإسلامي المكون من عشرة أعضاء لفترة الثلاث سنوات القادمة. نبارك للفائزين ونتمنى حظاً أوفر للجميع.
كما نخص بالشكر جهود السادة المنظمين الذين قاموا بعملية الإقتراع وفرز الأصوات.

وقد بارك فضيلة الشيخ الدكتور عبداللطيف آل محمود، رئيس هيئة الرقابة الشرعية، للأعضاء الفائزين مؤكداً بأن العمل المشترك بنية طيبة يعني نتائج أفضل، مستنداً بالحديث القدسي عن قول الرسول (صلى الله عليه وسلم) عن ربه: "أنا ثالث الشريكين ما لم يخن أحدهما صاحبه، فإذا خان خرجت من بينهما". وهذه الروح الإيمانية ستقوي بنك البحرين الإسلامي وتعطيه نتائج أفضل بإذن الله.



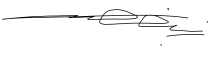
محضر اجتماع الجمعية العامة العادية رقم (٤٩)
المنعقد في يوم الاثنين ٢٤ رمضان ١٤٤٦ هـ الموافق ٢٤ مارس ٢٠٢٥ م

١٣. أي موضوع قد يطراً طبقاً لنص المادة (٢٠٧) من قانون الشركات التجارية البحريني.

لم يستلم مجلس الإدارة أي طلب من المساهمين طبقاً للمادة (٢٠٧) من قانون الشركات التجارية رقم ٢١ سنة ٢٠٠١ م.

حيث لم تكن هناك أية موضوعات أخرى للمناقشة، فقد أعلن السيد الرئيس عن انتهاء الاجتماع، شاكرًا الجميع على حضورهم وبالأخص السادة المساهمين على مشاركتهم الفعالة و دعمهم المستمر، متمنياً للجميع وللبنك دوام التوفيق والنجاح. و شكر السيد الرئيس مصرف البحرين المركزي و وزارة الصناعة و التجارة و بورصة البحرين على دعمهم و تعاونهم الدائم مع إدارة البنك.

إنتهى الاجتماع في تمام الساعة الواحدة والنصف ظهراً

	السيد/ زيد خالد عبدالرحمن رئيس مجلس الإدارة ورئيس اجتماع الجمعية العامة العادية
	السيدة / ندى إسحاق أمين سر مجلس الإدارة